جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير حالة التنمية في مصر

2022

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير حالة التنمية في مصر

2022

رقم الإيداع

2023/29147

الترقيم الدولي

978-977-87056-3-8

تقديم

يصدر معهد التخطيط القومي العدد الخامس من تقرير "حالة التنمية في مصر، لعام 2022 لرصد وتقييم أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)، حيث يتم تقديم صورة كاملة عما حققته مصر فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال تلك الفترة، وذلك بهدف مساعدة المخططين وواضعي السياسات في وضع الخطط ومتابعتها وتقييمها، ووضع السياسات المناسبة في مجالات وقطاعات التنمية المختلفة، واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

يهتم التقرير برصد وتقييم الأداء التنموي في مصر في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذلك إلقاء نظرة تحليلية على موقع هذا الأداء بين دول العالم، من خلال مؤشرات بعض التقارير الدولية المعنية برصد أوضاع التنمية في دول العالم، بالإضافة إلى رصد وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم تطبيقها خلال الفترة محل الاهتمام. كما يهتم التقرير بتحليل أهم المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو البيئية، أو التكنولوجية. ويُختتم التقرير بتبني أحد القضايا التنموية ذات الأولوية، حيث يتناول هذا الإصدار قضية "محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري" من خلال تحليل معوقات إنجاز التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري على مدى عدة عقود، ومن ثم تحديد أهم محركات تحقيق هذا التحول وسياساته.

اعتمد تحرير هذا الإصدار على عدد من الأوراق البحثية الخلفية التي قام بإعدادها ومناقشتها خبراء في مجالات التنمية والتخطيط من داخل المعهد وخارجه. نأمل أن يكون هذا الإصدار من التقرير إضافة جيدة للتقارير الرصينة في مجال التنمية، وبما يساهم في تنمية وتقدم مصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

فريق إعداد التقرير

رئيس الفريق

أ.د. علاء زهران

تحرير

أ.د. نيفين كمال

الفصل الأول

الباحث الرئيسي: أ.د. هدى النمر

الباحثون: أ.د. أمنية حلمي– د. علا عاطف

الفصل الثاني

الباحث الرئيسي: أ.د. سهير أبو العينين

الباحثون: د. أحمد سليمان– د. أسماء مليجي– د. زينب نبيل

الفصل الثالث

الباحث الرئيسي: أ.د. نيفين كمال

الباحثون: د. سحر عبود

مقرر التقرير

د. علي البجلاتي

الباحثون المساعدون

أ. محمد حسنين– أ. سماح عبد الرازق

أ. مارينا عادل – أ. طارق سليم

قراء التقرير

أ.د. إبراهيم العيسوي

أ.د. نجوى سمك

المحتويات

ملخص تنفيذي	1
مقدمة	13
الفصل الأول: تطور المتغيرات العالمية والإقليمية وموقع الأداء التنموي لمصر بين دول العالم خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021)	16
أولًا: الملامح الرئيسية للمتغيرات الجيوسياسية	17
ثانيًا: الملامح الرئيسية للمتغيرات الاقتصادية	22
ثالثًا: تطور الأداء التنموي لمصر بين دول العالم.....	31
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: تطور الأداء التنموي في مصر خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021)	54
أولاً: الأداء الاقتصادي.....	55
ثانيًا: الأداء الاجتماعي.....	72
ثالثًا: الأداء البيئي	84
خلاصة الفصل الثاني	92
الفصل الثالث: محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري	94
أولًا: التحول الهيكلي في الأدبيات	95
ثانيًا: تطور التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري	96
ثالثًا: أهم محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري	102
خلاصة الفصل الثالث.....	114
المراجع	115
الملاحق	123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	نمو الناتج العالمي الحقيقي (%)	**31**
2 -1	تطور موقع مصر وفقًا لأهم المؤشرات الدولية خلال الفترة (2016 – 2022)	**33**
3 -1	لوحة المعلومات الخاصة بمصر واتجاه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتقرير عام 2022	**46**
4-1	تطوّر أداء مصر في دليل الابتكار العالمي ومؤشراته الفرعية خلال عامي 2016، و2022	**50**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 -1	اتجاهات أسعار المنتجات الزراعية من 1 يناير 2021 إلى 11 أكتوبر 2022	28
2 -1	حركة التجارة العالمية وفقًا لمؤشر RWI / ISL من يناير 2015 إلى يوليو 2022	29
3 -1	التضخم في المناطق المختلفة بالعالم مدفوعًا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود	30
4 -1	أسعار الفائدة الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة (النسبة المئوية بنهاية الفترة)	30
5 -1	نمو الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة (2015- 2023)	31
6 -1	قيمة دليل التنمية البشرية لمصر وترتيبها خلال الفترة (2015 - 2021)	35
7 -1	قيمة دليل التنمية البشرية المُعدل بعدم المساواة في مصر خلال الفترة (2016 – 2021)	37
8 -1	فاقد التنمية البشرية الإجمالي والفاقد في الأدلة الفرعية نتيجة عدم المساواة في عام 2021	37
9-1	قيمة دليل التنمية حسب النوع وفجوة النوع في مصر خلال السنوات (2016- 2021)	38
10-1	دليل الفقر متعدد الأبعاد ونسبة الفقراء فقرًا متعدد الأبعاد في مصر وبعض الدول في تقرير 2022/21	39
11 -1	دليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب والدليل الأصلي في مصر وبعض الدول في تقرير 2022/21	40
12 -1	قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2016- 2022)	42
13 -1	أداء مصر وفقًا لقيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية خلال الفترة (2016- 2021)	43
14-1	أداء مصر وفقًا لقيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية في عام 2022	43
15-1	قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2016-2021)	44
16-1	ترتيب مصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لقيمة دليل التنمية المستدامة في عام 2022	44
17-1	أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية خلال الفترة (2016-2021)	48
18-1	متوسط قيمة المؤشرات الفرعية السبعة الخاصة بدليل الابتكار العالمي لمصر خلال الفترة (2016-2022)	51
19-1	متوسط قيمة دليل الابتكار العالمي لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2016- 2022)	52
1-2	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية وربع السنوية خلال الفترة (2012/2011-2022/2021)	57
2-2	فجوات الموارد الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	58
3 -2	الهيكل القطاعي للاستثمارات المنفذة في مصر عامي 2016/2015، 202/2020	59

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
4-2	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2016/2015-2021/2020)	60
5-2	تطور ميزان المدفوعات في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	61
6-2	هيكل موارد النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	62
7-2	هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	62
8-2	هيكل الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	63
9-2	هيكل الواردات السلعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	63
10-2	تطور الدين العام لمصر خلال الفترة (2015-2022)	64
11-2	تطور قيمة الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (2015-2022)	64
12-2	مؤشرات استدامة الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (2015-2022)	65
13-2	تطور معدلات التضخم والفائدة وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (2015-2022)	65
14-2	هيكل المصروفات العامة في عامي 2016/2015-2022/2021	67
15-2	هيكل الإيرادات العامة في عامي 2016/2015-2022/2021	68
16-2	هيكل الإيرادات الضريبية في عامي 2016/2015-2022/2021	69
17-2	توزيع الاستخدامات على الأهداف الاستراتيجية في موازنة البرامج والأداء لعام 2023/2022	70
18-2	تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة (2015-2021)	72
19-2	تطور الإنفاق العام على الصحة في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	74
20-2	متوسط كثافة الفصل بالتعليم قبل الجامعي في عامي 2016/2015، 2022/2021	76
21-2	تطور الإنفاق العام على التعليم في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	77
22-2	تطور نسبة الفقر وفقًا لخط الفقر الكلي في مصر خلال الفترة (2000/1999- 2020/2019)	79
23-2	تطور الإنفاق على برنامجي "تكافل وكرامة" و"معاش الضمان الاجتماعي" خلال الفترة (2015/2014-2021/2020)	80
24-2	تطور عدد الوحدات السكنية المنفذة بمشروع الإسكان الاجتماعي خلال الفترة (2014/2013-2021/2020)	82
25-2	تطور متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة) خلال الفترة (2016/2015-2020/2019)	85
26-2	تطور نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة خلال الفترة (2016/2015-2020/2019)	85
27-2	تطور نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف خلال الفترة (2017/2016-2021/2020)	86
28-2	تطور نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء خلال الفترة (2016-2020)	87
29-2	تطور معدل الزيادة السنوية في انبعاثات غازات الدفيئة في مصر خلال الفترة (2015-2019)	87

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
30-2	تطور نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون في مصر خلال الفترة (2018-2021)	**88**
31-2	تطور المؤشرين الفرعيين لمؤشر التنوع البيولوجي والبيئات في عامي 2015، 2021	**88**
1-3	هيكل توزيع الاستثمارات الكلية على القطاعين العام والخاص في مصر خلال الفترة (2016/2015-2021/2020)	**98**
2-3	معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (2016/2015- 2021/2020)	**98**
3-3	ترتيب مصر ومجموعة من الدول المختارة في مؤشر درجة التعقد الاقتصادي لعام 2020	**99**
4-3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية الكلية للعوامل في مصر خلال الفترة (2000- 2019)	**100**

الملخص التنفيذي

ملخص تنفيذي

لعله من المناسب لتحليل وتقييم الأداء التنموي في مصر في المرحلة الراهنة، وبالتحديد في العقد الأخير، والتمهيد لصياغة مسار تنموي يناسب المرحلة القادمة، البدء بفترة فيها قدر ما من الاستقرار وتطرح مساراً محدداً له ملامح ومتواصلاً إلى حد ما. حيث بدأ تحقق الاستقرار السياسي في مصر في عام 2014، كما تم وضع دستور جديد للدولة، وتم الإعلان عن سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي وملامح المسار التنموي في الوثائق الرسمية مثل البرنامج الوطني للحكومة واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، كما تم تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام 2016 لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وإطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في أبريل 2021، ومن ثم يركز التحليل في هذا التقرير على الفترة (2016/2015 – 2022/2021).

يهتم الإصدار الخامس لتقرير حالة التنمية في مصر، بتقييم الأداء التنموي في مصر خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021) في ضوء مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، أي يتم قياس مدى التقدم المحرز في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال الفترة المشار إليها، في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. ومن أبرز ما شهدته تلك الفترة وقوع جائحة كوفيد-19 ثم بداية التعافي من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات التضخم في العالم بسبب زيادة الطلب الكلي بعد انتهاء فترة الإغلاق الكلي أو الجزئي للنشاط الاقتصادي نتيجة للجائحة، مع استمرار اضطراب كل من سلاسل القيمة المضافة وسلاسل التوريد العالمية خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، مما ترتب عليه رفع أسعار الفائدة في مختلف دول العالم. كما يتم تقييم السياسات ذات الصلة، وكذلك تحليل موقع أداء مصر بين دول العالم في أهم القضايا الدولية المشتركة ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية، وذلك من خلال تناول هذا الأداء في بعض التقارير الدولية المعنية بهذه القضايا. كذلك يهتم هذا الإصدار برصد وتحليل إحدى قضايا التنمية ذات الأولوية في المرحلة الحالية في مصر، وهي قضية "محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري". ومن ثم يتم تقديم مجموعة من السياسات والآليات المستخلصة من تقييم حالة التنمية في مصر للمخطط وصُناع السياسات ومتخذي القرار، من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه عملية التنمية والتحول الهيكلي للاقتصاد المصري.

يضم التقرير ثلاثة فصول. يغطي الفصل الأول تطور المتغيرات العالمية والإقليمية وموقع الأداء التنموي لمصر بين دول العالم خلال الفترة (2016/15 – 2022/21). ويمكن إبراز أهم النقاط التي تم تناولها واستخلاصها في هذا الفصل فيما يلي:

- شهدت المتغيرات الجيوسياسية العالمية تطورًا سريعًا خلال الفترة (2016/15 – 2022/21) نظرًا لتوالي المتغيرات والأزمات العالمية، وحدوث تحولات كبيرة في النظام العالمي، وتنامي صعود فاعلين جدد، جاءت الصين وروسيا والهند على رأسهم. وقد أخذت تلك الدول على عاتقها تجديد وتطوير قدراتها الشاملة داخليًا تمهيدًا للانطلاق عبر الحدود خارجيًا. وصاحب الانطلاق عبر الحدود رعاية وتأسيس تنظيمات ومؤسسات جديدة خارج نطاق الهيمنة الأمريكية، وبمصاحبة العديد من الاقتصادات الناشئة في العالم مثل البرازيل وجنوب أفريقيا.
- قبل ظهور جائحة كوفيد- 19 في أوائل عام 2020، كان الاقتصاد العالمي قد بدأ يشهد اتجاهات كبرى Mega Trends نحو الابتكار التكنولوجي، وتغير المُناخ، والتحضر، والهجرة الدولية. وقد أدت هذه الجائحة إلى التسريع ببعض هذه الاتجاهات، والحد من تحقيق البعض الآخر منها، بالإضافة إلى ظهور تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى ولدتها تلك الأزمة. كما شهدت هذه الفترة كذلك صعود اليمين المتطرف في أوروبا، والذي ساهم في تعزيزه فوز مؤيدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) في استفتاء 2016، وفوز الرئيس الأمريكي اليميني ترامب في انتخابات عام 2016. كما كان انسحاب

الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران وعودة العقوبات عليها مرة أخرى بمثابة مرحلة فارقة للأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

- جاءت أزمة كوفيد – 19 لتمثل لحظة تاريخية وأزمة كاشفة عن مدى عمق وتسارع التحولات التي كان يشهدها النظام العالمي ما قبل الأزمة. فقد كشفت الأزمة عن غياب الدور الأمريكي في قيادة الجهود العالمية لمواجهة الأزمة، والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي انعكس بالسلب على صورة الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم. وفى المقابل قدمت الصين نفسها كنموذج يحتذى به في التعامل مع تلك الأزمة من خلال استخدامها للتكنولوجيا الطبية المتطورة في تقديم الخدمات الصحية عن بعد، فضلًا عن تطور دورها الدبلوماسي والتعاوني مع الكثير من دول العالم أثناء الأزمة. كما شككت أزمة كوفيد– 19 في الأُسس التي قام عليها العمل الأوروبي المشترك، حيث سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق حدودها، مما اعتبر تقويضًا لمبادئ الاتحاد القائم على حرية الحركة لكل من الأفراد والسلع. وكشفت الأزمة عن ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية وعدم قدرتها على القيام بدورها كفاعل مستقل له القدرة على تعزيز العمل الجماعي.
- شهد عام 2021 (عام التعافي من أزمة كوفيد – 19) اشتعال الصراع بين الولايات المتحدة والصين في مجال سلاسل القيمة التكنولوجية. وما زال الصراع محتدمًا بينهما لتحقيق القيادة الاقتصادية للعالم من خلال السيطرة على التقنيات المتطورة مثل شبكات الجيل الخامس (G5)، والذكاء الاصطناعي (AI)، وأشباه الموصلات. ومن أجل احتواء التعدي الصيني المتزايد على منطقة المحيطين الهندي والهادي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا خلال عام التعافي عن تشكيل شراكة ثلاثية لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي فيما بينهم.
- أدت الحرب الروسية – الأوكرانية التي نشبت في 24 فبراير عام 2022 – والتي مازالت مستمرة – إلى تحولات سريعة في المشهد الجيوسياسي، سينتج عنها بلا شك واقع عالمي جديد من أبرز معالمه فقدان الولايات المتحدة الأمريكية. القوة الرادعة التي كان ينبغي أن تمنع روسيا من الدخول في صراع عسكري مع أوكرانيا، وزيادة التقارب بين روسيا والصين، وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين. ومن التحولات المباشرة كذلك لهذه الحرب قيام بعض القوى الإقليمية مثل الهند وتركيا والمملكة العربية السعودية بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، وتحول المخاوف العالمية بعيدًا عن القضايا الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد– 19 لتستمر نحو المخاطر الجيوسياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية. أما التداعيات غير المباشرة للحرب فأهمها صعوبة العمل المُناخي في ظل تهديد التوترات الجيوسياسية للتعاون الدولي بشأن تغير المُناخ.
- من المتوقع أن تؤدي التحولات في المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بالاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، والاعتراف بروسيا كقوة جيوسياسية، والإسراع بنظام چيوسياسي آسيوي متمركز حول الصين، وإجراء المزيد من التحالف بين الكتل الإقليمية مثل مجموعة البريكس، والاتحاد الأفريقي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والآسيان، وغيرها. كما أنه من المتوقع أن تؤدي الحرب إلى إقبال المزيد من الدول على فك الارتباط بالدولار الأمريكي، والانضمام إلى عضوية مجموعة البريكس رغبة في تعزيز إتمام المعاملات المالية والاقتصادية والتجارية فيما بينها.
- بالنسبة لأهم المتغيرات الاقتصادية قبل الحرب الروسية الأوكرانية، فقد ضاعفت التحولات التي مرت بها القوى الجيوسياسية من مخاطر الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها دول العالم. وقد تجسدت تلك المخاطر في تصاعد الاتجاهات الحمائية والحروب التجارية، وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية

على مستوى دول العالم في الفترة اللاحقة لانتشار الجائحة، وإن كانت قد عادت إلى الارتفاع مدعومة بتخفيف القيود، وبمجموعة من حزم التحفيز المالي والسياسات النقدية.

- كما تضمنت المتغيرات الاقتصادية خلال تلك الفترة ارتفاع الدين العالمي العام والخاص بمقدار 28 نقطة مئوية ليصل إلى 256% من الناتج المحلى الإجمالي العالمي خلال عام 2021. وقد شهدت التجارة الدولية خلال فترة أزمة كوفيد – 19 اضطرابًا في جانبي العرض والطلب للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تعثر التجارة الدولية. وبحلول عام 2021 انتعشت التجارة السلعية الدولية، متجاوزة مستوى ما قبل الجائحة، ولم يحدث انتعاش في تجارة الخدمات. وفي عام 2021 زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي 70 مليون شخص عما قبل الجائحة. كما اتسعت أوجه عدم المساواة في كل من الدخل والثروة، وبين الجنسين. وتأثرت كذلك أسواق العمل العالمية، حيث فقد 33 مليون شخصًا وظائفهم الرسمية. وبحلول عام 2021 ظل إجمالي ساعات العمل أقل من مستويات ما قبل الجائحة، كما أن العديد من الوظائف كانت مُخفضة الأجر، أو تمارس في ظروف عمل غير لائقة.
- أدى اندلاع الصراع الروسي – الأوكراني إلى تفاقم الآثار السلبية لأزمة كوفيد – 19، وقد تمثلت الآثار المباشرة للحرب على الاقتصاد العالمي في اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وتضخم الأسعار العالمية للسلع الأساسية، لاسيما أسعار الطاقة والغذاء. أما الآثار غير المباشرة للحرب على الاقتصاد العالمي فتمثل أهمها في تباطؤ التجارة العالمية وتغير أنماطها نتيجة لتراجع حركة الحاويات العالمية، وارتفاع القيمة الإسمية الفعالة للدولار الأمريكي، نظراً للدور المهيمن للدولار في المعاملات التجارية.
- وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد إلى زيادة معدل التضخم العالمي لما يقرب من 10% في عام 2022، وهو أعلى مستوى منذ 26 عامًا. وقد مثل الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة ثلثي الارتفاع في معدل التضخم العالمي. وفي محاولة لترويض التضخم المتزايد في معظم دول العام، اتجهت البنوك المركزية الرئيسية لرفع أسعار الفائدة الإسمية، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإقراض، وزيادة مخاطر التخلف من سداد الديون السيادية. كما أدي ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد حالة عدم اليقين لدى المستثمرين إلى انخفاض حاد في قيمة عملات نحو 142 دولة مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالعملات المحلية مقارنة بالسعر مقوم بالدولار الأمريكي، وارتفاع تكلفة المعيشة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة. ومع استمرار وتيرة الحرب، من المتوقع أن يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر عديدة قد تؤدى إلى تعميق التباطؤ الاقتصادي، وانتشار الركود العالمي.
- بالنسبة لتطور الأداء التنموي لمصر بين دول العالم، فقد كشف تتبع أداء ووضع مصر في أدلة التنمية البشرية المختلفة خلال الفترة (2016 –2022) عن أنها تقع في فئة البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية منذ عام 2015 حتى الآن. ورغم ما شهدته قيمة دليل التنمية البشرية من تحسن خلال الفترة (2015– 2019)، إلا أن ترتيبها تراجع من المركز 111 إلى المركز 116. وقد تقدمت مصر خلال عامي 2020، 2021 بنحو 19 مركزًا عن عام 2019، بالرغم من تراجع قيمة الدليل خلال هذين العامين، وقد ساهم في هذا التراجع انخفاض قيمة المؤشر الفرعي المعبر عن بعد الصحة، وهو العمر المتوقع عند الميلاد.
- تحتل مصر في مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية المرتبة (30) من إجمالي 49 دولة تقع داخل هذه المجموعة، وذلك وفقًا لدليل التنمية البشرية الأصلي. وأما قيمة دليل التنمية البشرية حسب النوع، فقد أخذت اتجاهًا متناقصًا منذ عام 2017، وهو ما يعني اتساع الفجوة بين الجنسين. وقد كشف تحليل المؤشرات الفرعية لهذا الدليل

عن تحسن المؤشرات الفرعية الخاصة بالإناث، بل تفوقها على الذكور في بُعدي الصحة والتعليم، بينما يتفوق الذكور بشكل كبير ومتزايد عن الإناث في بُعد الدخل.

- فيما يتعلق بقيمة دليل التنمية البشرية المعدل حسب الضغوط على الكوكب (مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونصيب الفرد من البصمة المادية)، فهي تقل عن قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي لمصر، وهو ما يشير إلى أن ما يتم تحقيقه من تقدم في دليل التنمية البشرية يكون مقابل التلوث المصاحب للأنشطة الإنتاجية من ناحية، وإهلاك جزء من مخزون الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.
- كشف تتبع أداء مصر وفقًا لدليل التنمية المستدامة ومؤشراته الفرعية، أن قيمة هذا الدليل قد أخذت اتجاهًا عامًا تصاعديًا منذ عام 2016 حتى عام 2022، متفوقة في ذلك عن متوسط قيمة الدليل المسجل في عام 2022 لكل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمتوسط العالمي، وذلك رغم تراجع ترتيب مصر في عام 2022 بمقدار خمسة مراكز عن ترتيبها خلال العام السابق له، حيث احتلت المركز (87) من بين (163) دولة. وتم تصنيف الحكومة المصرية بأنها من الحكومات المتوسطة الالتزام والجهد فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية.
- كما أظهر تحليل أداء مصر بين دول العام في مؤشر الحوكمة العالمية ومؤشراته الست الفرعية خلال الفترة (2016–2021) أن هذا الأداء– وفقًا لقيمة الترتيب المئوي– كان متواضعًا في كافة المؤشرات، كما شهدت قيم تلك المؤشرات تذبذبًا واضحًا خلال هذه الفترة. وقد حقق مؤشر سيادة القانون أفضل أداء لمصر، وجاء في المراتب من الثانية حتى الرابعة من حيث الأفضل أداءً وعلى الترتيب مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر السيطرة على الفساد، ومؤشر الجودة التنظيمية. أما أقل المؤشرات لأداء مصر خلال الفترة محل الدراسة، فهو مؤشر إبداء الرأي والمساءلة الذي احتل الترتيب الأخير، بينما جاء في الترتيب قبل الأخير مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب.
- وكشف تحليل أداء مصر في دليل الابتكار العالمي، أنه على الرغم من تحسن ترتيب مصر عالميًا وفقًا لقيمة دليل الابتكار خلال عام 2022 بمقدار 18 مرتبة مقارنة بترتيبها في عام 2016، حيث احتلت المركز (89) من بين (132) دولة، فإن قيمة هذا الدليل قد شهدت انخفاضًا وتذبذبًا واضحًا خلال الفترة (2016– 2022). أما على مستوى الدليلين الفرعيين المكونين للدليل الإجمالي للابتكار، فدائمًا ما سبقت قيمة المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار قيمة دليل الابتكار العالمي، في حين تأتي قيمة المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار أقل من قيمة الدليل خلال الفترة المُشار إليها، الأمر الذي يشير إلى انخفاض كفاءة عملية الابتكار في مصر.

واختص الفصل الثاني بتناول مؤشرات الأداء التنموي في مصر بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال فترة التحليل المُشار إليها سابقًا، ويمكن إبراز أهم النقاط التي تم تناولها واستخلاصها في هذا الفصل على النحو التالي بالنسبة لكل بعد:

الأداء الاقتصادي

- تتطلب التنمية المستدامة تحقيق معدل نمو مرتفع ومتواصل للناتج المحلى الإجمالي، وقد أوضح التحليل أن هناك تذبذبًا في معدلات النمو على مدى فترة الدراسة (2016/2015–2022/2021). وقد تبين انخفاض معدلات النمو في أوقات الأزمات، سواء أكانت محلية أم خارجية، مما يشير إلى ضعف قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات.
- أظهرت المؤشرات الاقتصادية وجود خلل مزمن في بنية الاقتصاد انعكس في ضعف القدرة على مواجهة الأزمات. ومن أبرز مظاهر هذا الخلل الفجوات في موارد التمويل في الدولة متمثلة في: عجز في الادخار؛ وعجز في الموازنة العامة، وعجز في ميزان المدفوعات. وهي فجوات متشابكة فيما بينها وبين هيكل الإنتاج والاستثمار، حيث أن هناك